

العراق

الصدر والعامري يتحالفان... في مواجهة «الدعوة»؟

أعلنت مقتدى الصدر، أمس، انضمام هادي العامري إلى تحالفه مع عمار الحكيم وإياد علاوي الذي لا يزال موقفه موقفاً مبهماً إلى الآن. التحالف الذي رُكب على عجل أطاح بنشأتها السابقة، أساسها تقويض انتصار الصدر في الانتخابات التشريعية، وعليه، فإن التحالف يبت الفائزين الأول والثاني. والحديث عن تشكيلهما الكتلة النيابية الأكبر. يقود إلى التساؤل عن مستقبل «الدعوة» في الحكم

بمّداد.. الأخبار

منذ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية الشهر الماضي، اجتمعت قراءات خريطة المقاعد النيابية على استحالة التحالف بين زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، والأمين العام لـ«منظمة بدر» هادي العامري. تقارب من هذا النوع كان أشبه بخطوة بروتوكولية، خصوصاً بعد زيارة الصدر لبعداد، ولقائه معظّم قادة القوى السياسية، باستثناء

يطرح التحالف الجديد تساؤلات عن مستقبله كتلة «الفتح»

غريمه نائب رئيس الجمهورية نوري المالكي. إعلان أمس، جاء بمثابة قنبلة سياسية ثقيلة الواقع على حلفاء طهران وخصوصها في أن واحد، ليصّف البعض ما جرى يُنقّط عليه بكون مناسباً لمواجهة التحديات والأزمات التي يمرّ بها العراق في هذه المرحلة والمراحل التي يحوّه النهار». القادة»، علماً أنه ـ استناداً إلى عدد المقاعد الفائزة ـ يضمّ التحالف الجديد 120 نائباً (54 سائرون)، 47 «الفتح»، 19 «الحكمة»)، ما يعني أنه

بحاجة إلى 45 نائباً حتى يتمكنوا من تشكيل الحكومة، وهو ما يمكن تأمينه بواسطة تحالفات مع قوى «سنية» وكردية. وفق معلومات «الأخبار»، فإن توجهاً إيرانياً مفاجئاً بضرورة «استيعاب انتصار الصدر»، أدى إلى إعلان هذا التحالف، بعدما جرى في الأروقة السياسية حديث عن نية طهران تقويض انتصار الصدر، وتشكيل «الكتلة الأكبر»



اجتمع معظم القراءات السابقة على «استحالة» تحالف الصدر - العامري (الناظر)

من دونه، وهو ما يُخ إليه الصدر بإعلانه استعداده للانتقال إلى صفوف «المعارضة»، في حال تشكيل أغلبية نيابية من دونه، تخيّنق منها حكومة بـ«رعابية إقليمية». صباح أمس، رُكب قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني»، قاسم سليماني، لقاء الصدر - العامري، بعدما قرّب من أن سليماني بالدفع نحو تحالف أكبر كتلتين نيابيتين، غير أن

خطوة كهذه تشي بقناعة إيرانية بضرورة استيعاب الصدر وشارعه في مسعى للحفاظ على وحدة «البيت الشيعي العراقي، والتشديد على أن إيران هي الجهة الراعية»، وإعلام واشنطن والرياض وأنقرة بأن طهران لها «اليد الطولى» في اللعبة السياسية مهما «كانت النتائج، أو علّا سقف الهجوم عليها من قبل البعض»، بحسب ما يقول مصدر سياسي عراقي في حديثه إلى «الأخبار».

ويقود هذا التحالف، أيضاً، إلى سؤالين: الأول، عن مستقبل «الفتح» وإمكانية انقراط عقده، ولا سيما أن كتلة «عصائب أهل الحق» (15 نائباً) ترفض أي تقارب مع الصدر، إلا أن مصادر «الفتح»، في حديثها إلى «الأخبار»، تنفي حدوث أي اشتقاق داخلي لأي سبب كان، إذ يحرص «الراعي الإيراني» تماماً على إبقاء «الفتح» كياناً واحداً حتى تشكيل الحكومة المقبلة. أما السؤال الثاني، فيدور في فلك الحكومة المقبلة، وشخص رئيسها وتوجهاته، فهل يكون الرئيس المقبل من خارج «حزب الدعوة الإسلامية»؟ الجواب: إلى الآن، غير محسوم وفق مصادر عدة، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى ذلك، خصوصاً أن رئيس الوزراء حيدر العبادي لم يحسم حتى اللحظة خياره بالتحالف مع الصدر، على الرغم من تقارب وجهات النظر بينهما، لكن اشتراط الصدر على العبادي الاستقالة من حزب «الدعوة»، مقابل بقائه رئيساً دفع بالأخير إلى التريث، وعليه، فإن خيارات العبادي تضيق شيئاً فشيئاً، ما قد يدفعه إلى البقاء وحيداً (ويعرض كتلته للتشتت) أو التحالف مع المالكي، وإعادة إحياء «الدوة» مجدداً.

ضمت الفوضىّة اللببية، تُعدّ تصفية ملفّ كوادر نظام القذافي إحدى أكثر القضايا تعقيداً ورواجاً في سوق المضاربة السياسيّة بين سلطات البلاد الشريقيّة والغربيّة، وما يحيط بهامت ميليشيات وضباطه، وفي الماهيت الأخرين. عرضت ليبيا على مستوي هذا الحلف تطوّرات مهمة، كان آخرها ما صدر قبل أيام عن مكتب النائب العام بإطلاق سراح عدد من رموز النظام السابق

حبيبه الحاج سالم

ليلة الأحد الماضي، أعلن مكتب النائب العام الليبي إطلاق سراح عدد من رموز نظام معمر القذافي. ورغم مرور أيام من دون أن يُنفذ الإعلان، تشير المعطيات المتسرّبة من طرابلس، مقرّ الاحتجاز، إلى احتمال تجاوز الأمر حدوده القضائيّة المُعلنة، لتشمل صفقة سياسية مع فاعلين في العاصمة. وقيل عامين من الآن، أعلنت «كتيبة أبو بكر الصديق» المتمركزة في مدينة الزنتان (تقع في غرب البلاد، وفيها موالون للسلطات الشرقية) إطلاق سراح سيف الإسلام القذافي، وذلك تطبيقاً لقانون العفو العام الذي اقّره البرلمان الذي يدير أعماله انطلاقاً من مدينة البيضاء في شرق البلاد. منذ ذلك الحين، تكاثرت الناطقون باسم نجل الزعيم الراحل، وعقد بعضهم ندوات عرضوا فيها برنامجها السياسي للفترة المقبلة، لكن «لا يوجد دليل على توقيع إطلاق سراحه»، وفق ما يرى جلال حرشاوي، الباحث في الشأن الليبي، خلال حديث إلى «الأخبار». كلام حرشاوي يبري الباحث أنّ من أسباب ذلك «السلفية المدخلية، والأخرى معلومات عن قرب ظهور سيف الإسلام، وعن وجوده «في مكان ما» داخل مدينة الزنتان أو خارجها، دون أن يُرصد ذلك بدلائل ملموسة. لكنّ الألاف من الناحية السياسيّة كان ردّ فعل خليفة حفتر، حيث اتخذ قراراً بجلّ «كتيبة أبو بكر الصديق»، وإعاد دمجها ضمن تشكيلات أخرى تابعة له في غرب البلاد، وبداية هذا العام، أدلى الرجل بتصريحات لمجلة «جون أفريك»، قال فيها «لا يزال العديد من السذج للأسف يعتقدون في إمكان أن يكون سيف الإسلام حلاً... مرحلة نفوذه صارت من الماضي»، مضيفاً

مما حالفهم خلال الأعوام الفائتة، بالنظر إلى الاستعدادات الضخمة التي يهبها الجيش واللجان الشعبية لهذه المعركة، وقدرتها على تطويع الجغرافيا لمصلحتهما، وتحويلها إلى «كفأشة» للمهاجمين، وهو ما لا يستطيعه «التحالف».

لعمل تحديرات وأفعية من النوع الذي تقدم ذكره هي التي تحمل الأثراف الدولية، وفي مقدمها أميركا، على رفع «البطاقة الصفراء» بوجه «التحالف»، وتحديد القيادة الإماراتية بشأن عزمها على السيطرة على الميناء. وهذا ما تولاه، أمس، الرئيس الفرنسي خلال مباحثات هاتفية مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، حيث دعا الأطراف المعنيين إلى «ضبط النفس وحماية السكان المدنيين» بحسب ما جاء في بيان صادر عن الإيزييه. وسبقت الموقف الفرنسي رسالة تحذيرية بعثت بها حكومات أوروبية مأمّحة إلى منظمات أهلية في اليمن يوم السبت، جاء فيها أن «الهجوم العسكري يبدو وشيكاً الآن»، وأن «الإماراتيين أبلغونا اليوم أنهم سيمهلون الأمم المتحدة وشركاءها ثلاثة أيام لمغادرة المدينة». لكن ما يعزّ الطابع النهولي للمهلة الإماراتية هو تعليق المتحدث باسم «التحالف»، تركي المالكي، على نأ الرسالة المشار إليها بالقول: «إننا» نعمل بالقنوات المفتوحة، ومستمرّون

ليبيا

الصراع على أنصار القذافي يحتدم: ميليشيات طرابلس تدخل السباق؟

طرابلس، هناك، لا توجد أجهزة أمنيّة وعسكريّة رسميّة إلا على الورق، ما يوجد فعلياً هي ميليشيات مختلفة المشارب، بعضها متورّط في أنشطة إجراميّة مثل تهريب البشر والنفط وتخصّص لعقوبات دوليّة، لكنّها تتلقّى دفوعات ورواتب من حكومة الوفاق الوطنيّ المعترف بها دولياً حتى تحمي وجودها الهش. في ما يخصّ القذافيين، فإنّ بعض أهمّ شخصياتهم تقع تحت سلطة هيثم التاجوري، وهو زعيم إحدى أكبر ميليشيات العاصمة العاملة تحت اسم «كتيبة نوار طرابلس». منتصف العام الماضي، دهمت قوات التاجوري «سجن الهضبة»، وافكتته من قبضة قوات تتع «حكومة الإنقاذ» ورئيسها في فندق «إديسون بلو»، عشية يوم الأحد، جمع التاجوري واحد معاونيه بدورية والساعدي القذافي ورئيس الاستخبارات السابق عبد الله السنوسي، وشارك فيه أيضاً أحد أعضاء المجلس الرئاسي (هيكل ينشر على أعمال حكومة الوفاق)، وهو باتي «ضمن مسار المصالحة الوطنيّة».

في تعليق على هذه التطوّرات، قال مصدر قريب من ميليشيات المنطقة الغربية خلال حديث إلى «الأخبار»، إن «إطلاق سراح هؤلاء يبدو مدفوع الأجر، فقد جاء بعد عودة التاجوري وعدد من قادة المجموعات من أبو ظبي، وعودة حفتر والسراج من رحلة إلى السعودية»، وأضاف المصدر: «تعتقد المجموعات الثوريّة أن شيئاً ما يجري التخطيط له، تحضيراً لتشكيل حكومة جديدة توصل حفتر إلى طرابلس... وتهدّد بعض المجموعات بالانقمام إذا حاول القذافيون العودة إلى المشهد». وتحيل الإشارة الأخيرة بشكل واضح إلى ميليشيا «قوة الردع الخاصة»، التي يقودها الشيخ السلفي عبد مطار معيتيقة في طرابلس (خارج عن الخدمة) وأسست داخله سجناً بحوي أكثر من الفي موقوف دون أيضاً أن القضايا، وتحظى «القوة» برعاية خاصة من رئيس حكومة بداية الشهر الماضي برسوماً يوسّع من صلاحيات عملها داخل العاصمة.

لكنّ المهمّ هو الرفض الشديد الذي كتبه المجموعة للقذافيين، حيث أوقفت نهاية الشهر الماضي ما سفته «خليفة تحريبيّة» تتبع «الجبهة الشعبية لتحرير ليبيا» (تنظيم قذافي التوجّه)، لاحقاً، قدمت «الجبهة» رواية أخرى للأحداث، حيث قالت إنّ جميع الموقوفين تقريباً شخصيات لها ماضٍ عسكري، وهم يمثّلون وفد مصالحة أرسلته يطلب من بعض الفاعلين في العاصمة، لكنهم «وقع استنراجهم وغرّب بهم»، ومن المهمّ هنا الإشارة إلى أنّ تقوية حكومة الوفاق لميليشيا كارة تعزّي الصراع على السيطرة بينه وبين التاجوري، وهو أمر يرى جلال حرشاوي أنّه قد يكون دافعاً «لأنّ يقوم الأخير) بما يبغضه السلفيون، مصادقة القذافيين».



اضطر حفتر إلى إبداء اشتراك تجاه بعض الثيارات القذافيّة لله بحارب الاستابنت